



أمل ضئيل في السلام
يلوح مع أكبر عملية
تبادل للأسرى في اليمن

3ص



كورونا ينعش سينما
الرسوم المتحركة
حول العالم

16ص



القيادات الشبابية
في الكويت
مشروع مؤجل

3ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2020/10/16

29 صفر 1442

السنة 43 العدد 11852

Friday 16/10/2020

43rd Year, Issue 11852

العرب

سنة أولى من رئاسة قيس سعيد: وقف هيمنة النهضة

مسؤولية الأزمات التي عاشتها البلاد
خلال السنوات العشر الأخيرة.

واعتبر النائب عن الكتلة الديمقراطية نبيل الحجي أنه "لا يمكن تقييم أداء الرئيس سعيد بمعزل عن المشهد السياسي المتشظي برلمانياً وفي ظل سيطرة الصراعات والخلافات التي تقودها حركة النهضة ضد مؤسسة رئاسة الجمهورية".

وأضاف الحجي في تصريح لـ "العرب" أن "قيس سعيد كان خياره بعيداً عن المناكفات، ومن أبرز النجاحات التي حققها أنه لا يزال يحظى بثقة التونسيين وهذا أمر لم تفهمه الطبقة السياسية على اختلاف أطرافها".

وأشار النائب بالبرلمان إلى أنه كان "يتوجب على رئيس الجمهورية أن يكون شخصية جامعة أكثر مما نرى الآن، وكان عليه مساندة الجمع وأن يكون لبناً في التعامل حتى مع من يرفضونه".

وبالرغم من الانتقادات التي تتلقاها بسبب بعض التصريحات التي يعتبرها البعض تندرج في إطار "شعبي"، يطالب مراقبون وسياسيون الرئيس سعيد بتقديم مبادرات تشريعية وإجبار البرلمان على مناقشة قضايا الناس بدل الصراعات السياسية.

مصطفى بن أحمد
قيس سعيد أحدث
توازناً مهما أفاق
تقول النهضة



فاطمة الكراي
صدام في الأفق بين
الرئيس والبرلمان
التونسي



وبحث القيادي بحركة تحيا تونس مصطفى بن أحمد عن مبررات أداء الرئيس سعيد، معتبراً أن هذا الأداء "مرتبط بالمناخ العام في البلاد وهو مناخ متقلب ومرعبنا ظروف صعبة وفي مقدمتها وباء كورونا وتدهور اقتصادي واجتماعي".

ووصف بن أحمد في تصريح لـ "العرب" علاقة الرئيس بمؤسسات الدولة بـ "الاستثنائية" مضيفاً أنه "كثيراً ما يضع نفسه في مواجهة مباشرة مع المؤسسات وهذه صورة أخرى للرئيس". وأشار إلى أن قيس سعيد أحدث توازناً مهما أصام "تغول عدة أطراف وسعيها للسيطرة على السلطة"، في إشارة إلى حركة النهضة.

خالد هدوي

تونس - أغلق الرئيس التونسي قيس سعيد، الأربعاء، سنته الأولى من العهدة الرئاسية التي ستمتد حتى عام 2024 وسط تباين في تقييم هذه الفترة، لكن هناك اعتراف بأن قيس سعيد نجح في منع حركة النهضة الإسلامية من السيطرة على السلطات الثلاث والتحكم في مفاصل الدولة، وأنه قطع الطريق على راشد الغنوشي الذي كان يروج لنفسه خارجياً كحاكم بامر في البلاد.

وتعتبر صلاحيات الرئيس في تونس محدودة، وفقاً لدستور البلاد، إذ يختص في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، بينما يحتكر رئيس الحكومة معظم الصلاحيات.

وقال مراقبون إن قيس سعيد نجح في أن يعيد الاعتبار لرئاسة الجمهورية كونها المؤسسة الأولى التي تروج لصورة تونس خارجياً، وأن رئيس الجمهورية هو الرئيس الوحيد، وأن رئيس الحكومة ورئيس البرلمان يتحركان في مساحة معلومة ولا يمكن لهما التغطية على أداء رئيس الجمهورية وحضوره محلياً وخارجياً.

وفي علاقة بالأحزاب بدت علاقة سعيد بحركة النهضة الإسلامية متوترة، خصوصاً مع الغنوشي الذي يرأس البرلمان وسعى إلى وضع تونس في حلف تركيا وقطر من خلال دعم إخوان ليبيا وربط القرار التونسي بالمواقف والمصالح التركية.

واعتقدت الخلافات بين قيس سعيد وراشد الغنوشي خلال فترة عمل حكومة إلياس الفخفاخ، وحالة التناغم التي بدت بينه وبين سعيد والتي أثارته مخاوف لدى الحركة من زعزعة نفوذها. واعتبرت المحللة السياسية فاطمة الكراي أن الرئيس سعيد "ما زال يتحدث مباشرة إلى الشعب، وهناك من يعتبر ذلك سقوطاً في الشعبوية، لكنه يقدم صورة جديدة لرئيس الجمهورية، وهو ضد ممارسات الأحزاب، لكن هناك تصادماً في الأفق مع البرلمان خاصة في مسألة ختم القوانين".

وأضافت الكراي في تصريح لـ "العرب" "قيس سعيد نوع آخر من الرؤساء، ويُعلم الناس تلميحاً لا تصريحاً ولم يدع الأحزاب تتغول"، وخاصة حركة النهضة.

وتضع استطلاعات الرأي قيس سعيد في مرتبة أولى من نوايا التصويت إلى الآن بسبب خطابه القريب من الشعب، وخاصة مجاهرته بنقد الأحزاب وتحميلها

زيباري يثير غضب الميليشيات بدعوته إلى إخراج الحشد من قلب بغداد

أطراف شيعية تدفع لتفجير الأوضاع وافتعال صراع مع الأكراد



أيهما تسيطر على المنطقة الخضراء، الدولة أم الميليشيات؟

ويقول مراقبون إن إصرار الميليشيات التابعة لإيران على إحياء مصطلحات طائفية، هو محاولة لدفع الأغلبية الشيعية في العراق نحو الصدام مع الأكراد، ما يخلق بيئة مثالية لازدهار أنشطة الجناح المسلح ويحد من قدرة الحكومة وأجهزتها الأمنية على التأثير.

ويسود اعتقاد على نطاق واسع، في أوساط سياسية كردية وسنية عراقية، بأن الأطراف الشيعية التي تتلقن الأوامر من إيران تبحث حالياً عن تفجير صراع طائفي باي ثمن، لتلغق نفسها من دائرة الضغط الشعبي، حيث تتهم بالفشل في إدارة الدولة وسرقة موارد البلاد.

الميليشياوية محاولة التصعيد الطائفي ضد الأكراد والسنة خلال الأشهر القليلة القادمة التي تسبق الانتخابات، على أمل أن تنجح في حشد الشارع الشيعي خلفها، والظهور بمظهر المدافع عنه.

وقالت الكتلة البرلمانية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ينتمي إليه زيباري إن "محاولة تحوير" تصريحات وزير الخارجية الأسبق، وترجم موقف طرف "لا يستطيع التعايش مع السلم الأهلي".

عبر الاغتيالات المباشرة أو القصف بالصواريخ ستكون من بين الأساليب المتوقعة. لكن الميليشيات التابعة لإيران لديها ورقة أخرى تلعبها في العادة كلما كانت مساحة الاستهداف المباشر لخصومها ضيقة، وهي ورقة التظاهرات.

ويمكن لهذه الميليشيات جمع المئات من عناصرها ومن عناصر الحشد الشعبي لتنظيم تظاهرات ذات مضمون سياسي في الغالب. ويبدو أن الميليشيات بكرت في استخدام ورقة الظاهر للرد على تصريحات زيباري؛ لأن الأوراق الأخرى التي تتعلق بالاستهداف المسلح قد تأتي بنتائج عكسية في هذا التوقيت، الذي تتزايد فيه الاتهامات لاتباع طهران بزعة الأمن في العاصمة العراقية.

ودعت مجموعة مجهولة، تطلق على نفسها تسمية "جماهير وأنصار الحشد المقدس"، إلى تظاهرة حاشدة يوم غد السبت في بغداد.

وحذرت هذه المجموعة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي "من أي تعرض للمتظاهرين أو محاولة منعهم من التعبير عن آرائهم، لأن ردة الفعل ستكون قاسية".

أن "الحشد الشعبي مؤسسة عسكرية وطنية تابعة للدولة العراقية".

ودعا الأسدي زيباري إلى "إدراك أن أربيل وكل مدننا لم تحفظ هيبتها إلا بضحيات الحشد، ومن يقترب من مسدسيته ومكانته فكأنه يقترب من مقدساتنا".

ويفهم العراقيون لغة المقدسات بوضوح، وعادة ما يجري استخدامها في سياق طائفي، كما فعل الأسدي، وهو أحد وجوه التطرف المذهبي في البرلمان.

وبالنسبة إلى نعيم العبودي، وهو نائب عن ميليشيا حركة عصائب أهل الحق، فإن "خروج الحشد الشعبي من المطار (المنطقة) الخضراء هو مطلب أميركي، وتصريحات هوشيار هي صدق لتلك المطالب"، وقد أكد أنه "لولا الحشد الشعبي لكان هناك سقوط للعمليات السياسية في البلاد".

وهدد العبودي بالتصعيد في حال لم يعتذر زيباري. وقال "إذا لم يكن هناك اعتذار بعد التناول على الحشد فإننا لن نسكت".

ولم يحدد العبودي طبيعة الرد الذي أشار إليه، ولكن وفقاً لسلوك الميليشيا التي ينتمي إليها فإن مهاجمة مصالح وشخصيات كردية في بغداد

بغداد - فجرت تصريحات أدلى بها السياسي الكردي هوشيار زيباري بشأن انتشار قوات الحشد الشعبي في المنطقة الخضراء، التي تضم مقرات الحكومة وكبرى البعثات الدولية، ومطار بغداد عاصفة من الجدل في العراق، وسلطت الضوء على أسئلة تتعلق بقدرة السلطات الأمنية على مواجهة التحديات التي يجسدها النفوذ الإيراني السلب في العاصمة العراقية.

وقال زيباري، الذي سبق له أن شغل منصب وزير الخارجية ثم وزير المالية في الحكومة الاتحادية، إن الولايات المتحدة أبلغت العراق فعلاً نيتها إغلاق سفارتها في بغداد بسبب التهديد الذي تفرضه الجماعات المرتبطة بإيران وتكرار قصفها بصواريخ الكاتيوشا، مشيراً إلى أن من مهام حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تنظيم وضع الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء والسيطرة على الطريق الرابط بين مبنى السفارة الأميركية والمنطقة الخضراء.

ويعتقد زيباري أن استمرار سيطرة الحشد الشعبي على المنطقة الخضراء وطرقها المؤدية إلى مطار بغداد، لن يخدم العراق وعلاقاته الخارجية، لاسيما علاقته مع الدول المهمة.

وسبق أن كشفت مصادر استخباراتية عراقية لـ "العرب" عن وجود نحو 10 آلاف مسلح، مرتبطين بميليشيات تابعة لإيران وقوات الحشد الشعبي في المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط بغداد، والتي تضم مكتب رئيس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الدفاع وبعثة الأمم المتحدة وسفارتى الولايات المتحدة وبريطانيا.

وأطلقت الميليشيات والأحزاب التابعة لإيران حملة واسعة للرد على تصريحات زيباري، على اعتبار أنها "مس بالمقدسات"، وفقاً للنائب أحمد الأسدي عن كتلة الفتح، التي يقزعمها رئيس ميليشيا منظمة بدر هادي العامري.

ويقول الأسدي الذي يرأس ميليشيا الحركة الإسلامية في العراق، وهي جزء من الحشد الشعبي، إن "الحشد تاج على رأس التاريخ ومن يتخطى تحدياته فهو للعدو أقرب"، مؤكداً



هوشيار زيباري
سيطرة الحشد الشعبي
على المنطقة الخضراء
لن تخدم العراق

هل توقف بريطانيا تمويلات خليجية لشراء المواقف

مشروع قانون بريطاني لمراقبة التبرعات الأجنبية لفائدة مراكز البحوث والدراسات

على الأنظمة التي تبحث عن تحسين صورتها، وتدعو السفارات المؤيدين إلى المؤتمرات والفعاليات حيث يتم إغراقهم بالهدايا وكرم الضيافة.

ويخضع الأكاديميون الغربيون وموظفو المؤسسات البحثية الذين يسعون للحصول على رواتب ومزايا من هذه الدولة أو تلك إلى اختبار وحيد، هو اختبار كتابة مقالات إيجابية تمدح سياسات تلك الدول، ما يضطر هؤلاء إلى التخلي عن المقاييس البحثية.

وتتم إنشاء العديد من المؤسسات الأكاديمية أو البحثية في الغرب بأموال من أنظمة عربية على الرغم من إخفاء انتمائها.

بسهولة وتوظيف وجودهم داخل هذه المؤسسات ذات المصداقية في الحملات الدعائية للأنظمة التي تتنافس على من يدفع أكثر للحصول على خبر أو صورة أو مقال في واحدة من تلك المؤسسات.

وفي ظل حالة الاختراق التي باتت تشهدها هذه المؤسسات يمكن لتلك الدول، التي تضخ الأموال دون حساب، تحقيق النفوذ بسهولة تحت ستار التبرعات الخيرية في مجال التعليم والبحث العلمي، حيث يتم تمويل المشاريع البحثية الكبرى. ويأتي شراء

الذمم والمواقف في شكل منح وهبات، كما يتم تقديم الأوسمة والأموال الضخمة لأصحاب الرأي الذين يتقنون

بتقدير كبير من قبل صانعي السياسة الغربيين، ما يجعل التسلل إليها واستصدار مواقف داعمة لهذه الدولة أو تلك بمثابة "نصر سياسي".

وإلى جانب المصداقية العالية، تُعد هذه المؤسسات أيضاً مكاناً جيداً للعثور على مرتزقة أكاديميين وسياسيين وخبراء مهمشين ومعاطفين آخرين يمكن استقطابهم



اللورد والاس
علينا مراقبة تدفق
الأموال الغربية والعربية
إلى مراكز البحوث

داعم لهما في أبرز العواصم الغربية. ويقول مراقبون إن الحكومات البريطانية ظلت تتابع تدفق الأموال السياسية إلى مؤسسات بحثية وإعلامية ذات مصداقية، لكنها فضلت الصمت لحسابات اقتصادية وفي مسعى لتشجيع تدفق الأموال والاستثمارات، وهو ما بات يهدد سمعة مؤسسات بحثية ووسائل إعلام عرفت بمصداقيتها دولياً.

وتتفق دول عربية موارد هائلة لمحاولة التأثير على المنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام مثل مراكز البحوث ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية، وهي مؤسسات ذات أهمية وتحظى

إضافة إلى أموال "الحكومات المشرق أوسطية أيضاً".

ومن شأن تشريع مثل هذا القانون أن يفتح عين الرقابة الرسمية في بريطانيا على تدفقات مالية قادمة من دول عربية وهدافة إلى شراء المواقف وتحسين الصورة سواء في مراكز البحوث مثل التبرعات القطرية لمعهد تشاتام هاوس "المعهد الملكي للشؤون الدولية" المتخصص في تحليل السياسات، أو

التبرعات السعودية والقطرية المماثلة لشركات علاقات عامة أو وسائل إعلام، وهو أمر زاد بصفة ملحوظة منذ يونيو 2017 تاريخ بدء المقاطعة الرباعية لقطر وسعي الطرفين للبحث عن لوبي

لندن - أثار مشروع القرار الذي يستعد مجلس اللوردات البريطاني لإقراره، والهادف إلى مراقبة التبرعات المقدمة لمراكز البحوث وخصوصاً النافذة منها، تساؤلات بشأن جدية بريطانيا في الوقوف بحزم ضد التمويلات الأجنبية، وخاصة من بعض دول الخليج، والهادفة إلى شراء المواقف عبر الإغراءات المالية التي باتت تطل بعض مراكز البحوث ذات المصداقية العالية.

وحدث الوزير السابق وعضو مجلس اللوردات البريطاني، اللورد والاس أوف سالاتير، المجلس على ضرورة مراقبة "تدفقات الأموال المشكوك فيها من الأنظمة الأميركية والروسية والصينية"،